

العامل

تصدر عن
الاتحاد العام لعمال الكويت



رئيس التحرير

فايز علي المطيري

نائب رئيس التحرير

فالح لافي العازمي

مدير التحرير

محمد جمعان الحضينة

نائب مدير التحرير

ناصر سهيل العتيبي

المسؤول المالي

بدر سالم براك الصواغ

سكرتير التحرير

فتحي نورالدين طنطاوي

الإدارة والتحرير

مقر الاتحاد العام لعمال الكويت
ميدان حولي - ش عبد الله الفرج

هواتف: التحرير والإعلان

25636389 - 25616781

فاكس: 25627159

العنوان البريدي ص.ب. 43005
الرمز البريدي: 32045 حولي

العدد 512

التاريخ: 2012/1/1

السنة السابعة والثلاثون

مطبوع في الكويت

HTTP://WWW.KTUF.ORG

EL3MEL@HOTMAIL.COM

KTUF@HOTMAIL.COM



فايز علي المطيري

رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت

تعليقاً على تصريحات وزير العدل الكويتي - علي ما جاء صراحة في نص إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الذي قبلته كل الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية واعتمده في الدورة السادسة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي التي انعقدت عام 1989م، والذي ينص على ما يلي: «ما أن تصبح دولة عضواً في المنظمة فهي بذلك تقبل بالمبادئ الأساسية المجسدة في دستورها وفي إعلان (فيلادلفيا) بما فيها مبادئ الحريات النقابية».

وحسب نصوص ومبادئ منظمة العمل الدولية فإنه ليس من المهم انتظار مصادقة الدول على الاتفاقيات التي تصدرها المنظمة بل على كافة الدول الأعضاء - وإن لم تكن قد صادقت على الاتفاقيات - وخاصة تلك التي شملها إعلان المبادئ والحقوق الأساسية - وبمجرد انتمائها للمنظمة فإنها ملزمة باحترام المبادئ والحقوق التي تشكل موضوع تلك الاتفاقيات، وأن تعززها وتحققها بنيتاً حسنة، وفقاً لما ينص عليه دستور المنظمة، وهذا يستوجب احترام معايير العمل الدولية لا سيما الاتفاقيتين: (87 لعام 1948م) و(89 لعام 1949م).

وفي مواجهة هذه السياسة الحكومية التي لا طائل تحتها، دعا الاتحاد العام لعمال الكويت الحكومة وديوان الخدمة المدنية وكافة الأطراف المسؤولة والمعنية للتجاوب مع مطالب العاملين ونقاباتهم، وتحقيقها بدلاً من الإمعان في الممانعة والتعنّت وعدم التجاوب معها.

وأعاد الاتحاد طرح اقتراحه بتشكيل لجنة مشتركة تضم الاتحاد العام لعمال الكويت والنقابات والحكومة والجهات المعنية الأخرى، للجلوس إلى طاولة المفاوضات وإيجاد الحلول والوسائل الملائمة لتحقيق المطالب العمالية، وذلك من أجل تجنب البلاد والاقتصاد الوطني مخاطر هذه الموجة الواسعة من الإضرابات والاعتصامات، ومن أجل إحلال السلم الاجتماعي والاستقرار في علاقات العمل، واستكمال مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد دون هزات لا ضرورة لها، وخاصة في ظل هذه الظروف التي تمر بها المنطقة.